

ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2023

يندرج إعداد التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2023 في سياق صعب يؤثر بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي للمرأة التي تبقى الحلقة الأضعف في مواجهة الازمات (فقدان الشغل و تراجع الدخل وظروف العمل الغير مستقرة،..) وهو وضع تؤكدته التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية لكوفيد 19.

وإدراكًا منه لأهمية دور المرأة في دينامية التنمية، وضع المغرب قضية المساواة بين الجنسين في صلب أولويات نموذج التنمية الجديد، وجعلها رافعة لانبثاق مجتمع منفتح و متماسك و متضامن من شأنها ضمان مكانة متميزة لبلادنا بين الأمم. وقد سلط خطاب جلالة الملك، نصره الله، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش، الضوء بوضوح على الحاجة الملحة للعمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة المغربية في دينامية التنمية التي تعرفها بلادنا: "... لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات...". ولبلوغ هذا الهدف، يتوجب ملاءمة السياسات العمومية مع متطلبات المساواة القائمة على النوع بهدف ضمان التأثير الأمثل للخيارات الاقتصادية والاجتماعية على وضعية النساء. وتشكل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة ناجعة للسهر على ملاءمة السياسات العمومية والقطاعية مع أهداف تعزيز المساواة القائمة على النوع.

وبالنظر لهذا السياق، يتناول تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2023، تأثير التطورات الأخيرة للسياق الدولي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء خصوصًا في ظل أزمة كوفيد 19. كما يتناول التقرير الجهود المبذولة من قبل القطاعات الوزارية على مستوى برمجة الميزانية التي تراعي النوع الاجتماعي وكذا انعكاسها على تطور دور المرأة وتحسين مساهمتها في التنمية ببلادنا.

1. تحليل من منظور النوع لتأثير جائحة كوفيد-19 بالمغرب باستخدام الأداة الاستراتيجية التي تم تطويرها من طرف منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية

في ظل السياق الدولي الموسوم بتداعيات الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والتي أثرت بشكل غير متناسب على النساء والرجال، قد يزيد من حدة الفوارق بين الجنسين، أصبح من الضروري مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في البرامج الوطنية للإنعاش الاقتصادي بغية جعل الإجراءات العمومية أكثر فعالية ونجاعة وشمولية. وفي هذا الإطار، تم إعداد أداة لدعم السياسات من خلال البرنامج المشترك لمنظمة

الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية تحت عنوان "تحفيز الشغل اللائق للمرأة بفضل سياسات مدمجة والاستثمار في اقتصاد الرعاية لفائدة الآخر"، والذي يشمل عدة دول من بينها المغرب.

ويهدف هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه على المستوى الوطني، بشراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية، وممثلي منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية في المغرب، إلى دعم جهود بلادنا لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الولوج إلى العمل اللائق، ولا سيما من خلال تعزيز دمج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. ويتماشى كذلك هذا البرنامج مع توصيات التقرير الخاص بالنموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى جعل تشجيع المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة أولوية وطنية، بهدف جعلها رافعة قوية قادرة على تعزيز مقومات التنمية الشاملة في البلاد.

ولتحقيق الأهداف المنوطة به، تركز أداة الدعم الاستراتيجي¹ هاته، حول محورين أساسيين، حيث يحدد المحور الأول آثار أزمة كوفيد-19 على الفوارق بين الجنسين، أما المحور الثاني فيهدف إلى تحليل التدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

المحور الأول: تحليل حسب النوع لتداعيات أزمة كوفيد-19 بعد ثلاث سنوات من ظهورها : فوارق قائمة بين الجنسين قابلة للتفاهم

اعتمادا على هذه الأداة الاستراتيجية، تم تقييم آثار أزمة كوفيد-19 على الفوارق بين الجنسين من خلال تحديد عدة تداعيات للأزمة، من حيث ولوج النساء والرجال إلى النشاط الاقتصادي والتشغيل (المهيكل وغير المهيكل) وريادة الأعمال والحماية الاجتماعية.

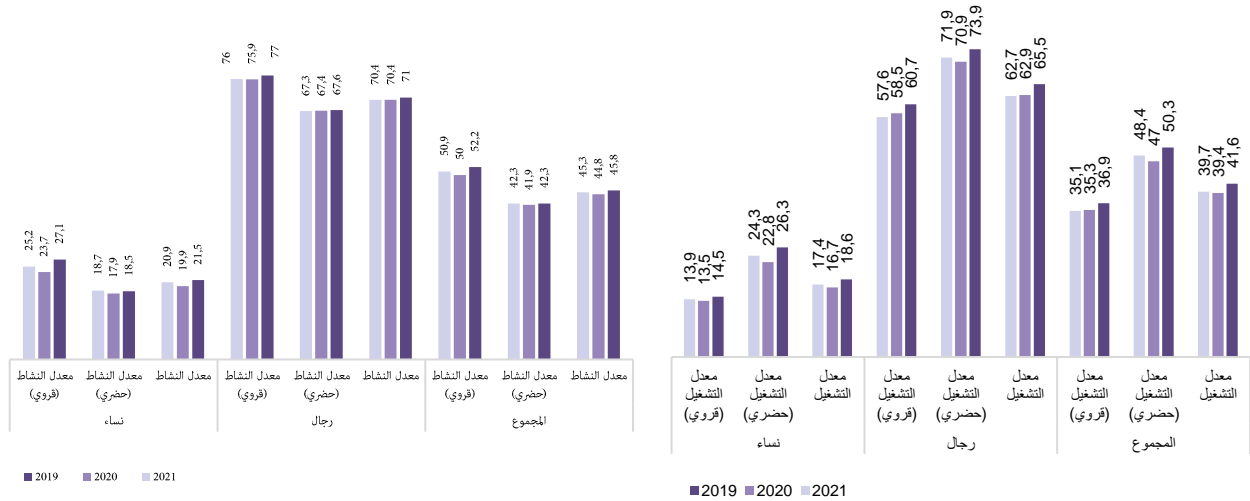
➤ آثار أزمة كوفيد-19 على النشاط والتشغيل والبطالة وعلى الفئة التي لا توجد في وضعية شغل ولا في التعليم ولا في التدريب

أدى ظهور جائحة كوفيد-19، في سنة 2020، واعتماد تدابير التباعد الاجتماعي وتقييد التنقل إلى تباطؤ أنشطة الإنتاج خلال سنة 2020. وقد انعكس هذا الوضع سلبا على السكان النشيطين، وعلى خلق فرص الشغل وعلى نوعية التشغيل. فخلال سنة 2020، انخفض عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 0,9% ليبلغ 11,97 مليون شخص. وكان هذا الانخفاض أكثر حدة في صفوف النساء مقارنة بالرجال، ب 1,6- نقطة و 0,6- نقطة على التوالي. وقد أدى هذا التطور إلى تراجع معدل النشاط، بشكل أكثر لدى النساء، من 21,5% سنة 2019 إلى 19,9% سنة 2020.

وبالنسبة لسنة 2021، فقد ارتفع معدل نشاط النساء بمقدار نقطة مئوية واحدة ليصل إلى 20,9%، مع ارتفاع أكثر وضوحًا في الوسط القروي مقارنة بالمدن (1,5 نقطة و 0,8 نقطة على التوالي) مقابل ركود معدل نشاط الرجال في كل من الوسطين الحضري والقوي.

¹ https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_782861/lang--fr/index.htm

وفيما يخص الولوج للتشغيل، تميزت سنة 2020 بفقدان حوالي 432 ألف منصب شغل، أي ما يعادل انخفاضا في معدل التشغيل ب 2,2 نقطة مئوية (41,6% سنة 2019 مقابل 39,4% سنة 2020). وحسب الجنس، انخفض معدل تشغيل النساء، والذي يظهر مستويات أقل بكثير من التي سجلها الرجال حتى قبل بداية الأزمة، ليصل إلى 16,7% سنة 2020 مقابل 18,6% خلال سنة 2019. ومن جانبه، انخفض معدل تشغيل الرجال سنة 2020 (62,9%) ب 2,6 نقطة مقارنة بسنة 2019 (65,5%). في حين ارتفع معدل تشغيل النساء بشكل طفيف سنة 2021، وذلك بانحدار سنوي بلغ 0,7 نقطة مئوية ليصل إلى 17,4%، وهو مستوى أقل مما كان عليه خلال سنة 2019.



المصدر : إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

المصدر : إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 1: تطور معدل النشاط (بالنسبة المئوية) حسب الجنس ووسط الإقامة خلال الفترة 2019-2021

مبيان 2: تطور معدل التشغيل (بالنسبة المئوية) حسب الجنس ووسط الإقامة خلال الفترة 2019-2021

➤ آثار أزمة كوفيد-19 على الشغل الهش وغير مدفوع الأجر

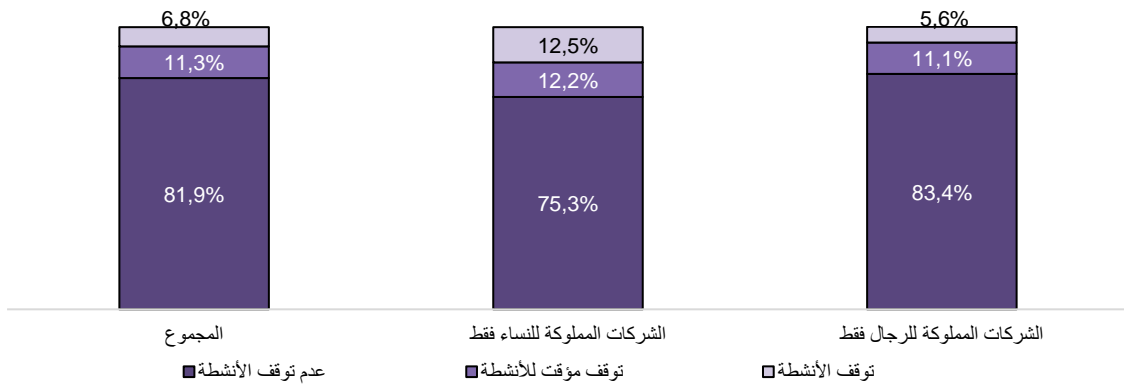
اعتبارا لانخفاض عدد ساعات العمل بشكل رئيسي جراء الوضعية الصحية، ارتفع معدل الشغل الناقص بشكل كبير سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، منتقلا على التوالي من 9,2% إلى 10,7% على المستوى الوطني. ويظهر تحليل تطور معدل الشغل الناقص من منظور النوع الاجتماعي زيادة في الشغل الناقص لدى الرجال أكثر من النساء على التوالي ب 1,6 نقطة و 0,9 نقطة ليستقر على التوالي في 11,9% و 6,4%. بالموازاة، سجلت زيادة كبيرة في الشغل الناقص وغير المأجور لدى النساء النشيطات بين سنتي 2019 و 2020، أي بنسبة 2,2 نقطة مئوية، حيث انتقلت من 10,2% إلى 12,4% مقابل انخفاض ملحوظ في تلك النسبة لدى الرجال حيث تراجعت من 15,8% في 2019 إلى 11,9% في 2020، بفارق 3,9 نقطة مئوية. وسجلت سنة 2021 عودة الشغل الناقص إلى مستويات مماثلة تقريبا لتلك المسجلة سنة 2019 قبل أزمة كوفيد-19، لتصل إلى 10,5% لدى الرجال (مقارنة ب 10,3% سنة 2019) و 5,3% للنساء (مقارنة ب 5,5% سنة 2019).

وعلى الرغم من الانخفاض الضئيل نسبيا المسجل، سنة 2020، في نسب الشغل الناقص لدى الإناث مقارنة بالرجال، فمن الضروري تسليط الضوء على نتائج استطلاع المندوبية السامية للتخطيط (2020) الذي يبين أن النساء شعرن بتأثير أعباء الأعمال المنزلية ثلاث مرات أكثر من الرجال أثناء الحجر

الصحي. وتظهر نتائج الاستطلاع المذكور الصعوبات التي واجهتها النساء في التوفيق بين الأعمال المنزلية والأنشطة المهنية بسبب زيادة عبء المسؤوليات داخل الأسر خاصة الأسر التي لديها العديد من الأطفال.

➤ آثار أزمة كوفيد-19 على ريادة الأعمال النسائية

لا تزال ريادة الأعمال لدى النساء ضعيفة في المغرب، على الرغم من كونها رافعة مهمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان مشاركتها الكاملة في خلق الثروة الوطنية. ووفقاً للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تمثل النساء، سنة 2019، حوالي 16,2% من مسيري المقاولات في جميع الفئات². وفي ظل هذه الوضعية، التي تتسم بضعف ولوج النساء المغربيات لريادة الأعمال، فقد تسببت تداعيات الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 في وضع المقاولات التي تديرها النساء تحت اختبارات صعبة. فقد تبين أن نسبة المقاولات التي تديرها النساء تشكل 12% من إجمالي المقاولات التي توقفت عن العمل مقارنة بنسبة 6% للمقاولات التي يديرها الرجال³.



المصدر: البحث الإحصائي حول الشركات 2020، البنك الدولي

مبيان 3 : خصائص المقاولات التي توقفت عن العمل بسبب الأزمة الناتجة عن وباء كوفيد-19

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن 91% من المقاولات التي تملكها نساء قد سجلت انخفاضاً في المبيعات مقارنة بـ 85% من المقاولات التي يملكها الرجال. وعلى مستوى التمويل، فقد أفادت 70% من المقاولات المملوكة للنساء بأنها تعرضت لانخفاض في السيولة أو التدفق النقدي مقارنة بـ 72% من المقاولات المملوكة للرجال. وفيما يخص علاقة المقاولات بالمؤسسات المالية، أظهر الاستطلاع أن 29% من المقاولات التي تملكها النساء أعلنت تأخرها في سداد التزاماتها مع المؤسسات المالية مقابل 16% من المقاولات التي يملكها الرجال⁴.

➤ آثار أزمة كوفيد-19 على الولوج إلى الحماية الاجتماعية

² استندت الدراسة التي أجراها المرصد المغربي للمقاولات المتوسطة والصغيرة جدا، سنة 2019، إلى إحصاء شبيه شامل للمقاولات المهيكلة في المغرب. وقد غطت هذه الدراسة قاعدة بيانات شاملة تضم 567.041 مقولة ذات شخصية معنوية ذاتية نشيطة مع إدماج ما يقرب من 49.160 مقاول ذاتي نشيط.

³ يستند هذا التحليل إلى استغلال المعطيات الفردية من الاستطلاع الذي أجراه البنك الدولي، بين يوليوز وغشت 2020، شمل 1.096 مقولة خاصة في المغرب والتي همت العديد من الأبعاد المتعلقة، على وجه الخصوص، برقم المعاملات والمبيعات ودرجة الحفاظ على النشاط (توقف مؤقت أو دائم عن النشاط)

⁴ نفس المصدر.

مكنت الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 من تسليط الضوء على نقاط ضعف نظام الحماية الاجتماعية⁵ خصوصا تلك المتعلقة بقصور مستوى الحماية الذي تمنحه برامج دعم التكافل الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة، كما أن التأمين الاجتماعي يظل مشروطا بشغل مأجور ومهيكل، بينما هناك نسبة كبيرة من الساكنة غير نشيطة أو تشتغل في القطاع غير المهيكل.

وحسب تقرير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لسنة 2020، سجل التطور الشهري للتصريح بالأجراء خسارة أكثر من مليون أجير مصرح به في أبريل 2020 مقارنة بفيبرابر 2020، وذلك بسبب الحجر الصحي. وسلط هذا التقرير الضوء على إحدى آثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والتي تتمثل في ارتفاع عدد الأجراء الذين يعانون من هشاشة الشغل، وهو أمر تزيد حدته لدى فئة النساء. ففي سياق الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد 19، بلغ عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمتوسط شهري حوالي 2,34 مليون شخصا سنة 2020 (تمثل النساء 23% فقط) مقابل 2,5 مليون سنة 2019، أي بانخفاض بنسبة 7%. موازاة مع ذلك، يظهر تطور كتلة الأجراء الإجمالية المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي انخفاضا بنسبة 4,3% بين سنتي 2019 و2020. كما بلغ الأجر الشهري المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سنة 2020، حوالي 5.152 درهماً (مقابل 5.255 درهماً سنة 2019)، أي ما يقارب 4.737 درهماً بالنسبة للنساء الأجيريات و5.349 درهماً بالنسبة للأجراء الرجال، مما يعني أن النساء حصلن سنة 2020 على أجر متوسط أقل بنسبة 11,4% من ذلك الذي يتقاضاه الرجال. وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن 57% من النساء الأجيريات تلقين أجوراً تقل عن الحد الأدنى للأجور مقابل 50% بالنسبة للأجراء الرجال برسم سنة 2020.

وفيما يخص التغطية الطبية، يشير التحليل القائم على النوع الاجتماعي لمؤشرات جودة الشغل، إلى استمرار المستويات المنخفضة من حيث ولوج النساء العاملات إلى التغطية الطبية، إلا أن المجهودات المبذولة، منذ بداية أزمة كوفيد-19، لتوسيع التغطية الطبية طبقا للتوجيهات الملكية، تم تسجيل انخفاضا في نسبة النساء النشيطات في سوق الشغل الغير مستفيدات من التغطية الطبية (التي انتقلت من 74,4% سنة 2019 إلى 72% سنة 2020 و71% سنة 2021). كما استمرت نسبة النساء الأجيريات غير المستفيدات من التغطية الطبية في الانخفاض، منتقلة من 45,5% سنة 2019 إلى 43% سنة 2020 و41% سنة 2021. وارتباطا بالتدابير المتخذة في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية⁶، ارتفع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 5,3%، منتقلا من 7,48 مليون مستفيد سنة 2019 إلى 7,88 مليون مستفيد سنة 2020. وتمثل النساء نسبة 60% من المستفيدين النشطين مقابل 59% سنة 2019.

وبالنسبة للولوج إلى التعويض عن فقدان الشغل، فقد تميزت سنة 2020 باللجوء البارز إلى التعويض عن فقدان الشغل، حيث انتقل عدد المستفيدين من هذا التعويض من 15.271 شخصا سنة 2019 إلى 23.043 شخصا سنة 2020، أي بزيادة قدرها 50,9%. في المقابل لم تتجاوز نسبة النساء من مجموع المستفيدين من هذا التعويض 27% خلال سنة 2020.

⁵ تتكون أبرز أنظمة الحماية الاجتماعية المطبقة في المغرب من نظام قائم على الاشتراكات ويهدف إلى منح تعويضات عائلية لموظفي القطاع العمومي ولأجراء القطاع الخاص ومن نظام آخر قائم على منح المساعدة المالية، وذلك في إطار برامج الدعم والتكافل الاجتماعي لصالح الفئات المعوزة (برنامج دعم، برنامج تيسير، صندوق التكافل العائلي...).

⁶ تم إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية في مارس 2020، طبقا للتعليمات الملكية السامية، للحد من تداعيات جائحة "كوفيد-19". ضمت هذه اللجنة، التي ترأسها وزارة الاقتصاد والمالية، قطاعات عمومية وخاصة، واضطلعت بمهمة تتبع التطور اليومي للوضع السوسيو-اقتصادي الوطني واقتراح الإجراءات المناسبة للحد من تأثير الأزمة.

المحور الثاني : تحليل من منظور النوع للجهود المبذولة للحد من تداعيات الأزمة وتعزيز المساواة بين الجنسين في المغرب

على الرغم من تداعيات أزمة كوفيد-19 السلبية والتحديات التي أبرزتها، فقد ساهمت في انطلاق تعميم الحماية الاجتماعية، كما يتضح ذلك من خلال الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة، الذي انطلق في سنة 2020 وبدأ تفعيله اعتباراً من شهر أبريل 2021، والتي بدأت نتائجها تتجسد كما تؤكد الزيادة التدريجية في نسبة النساء المستفيدات من برامج التأمين والحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، فقد دعا الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش، إلى مشاركة النساء في جميع المجالات، مع ضرورة انخراط جميع الأطراف الفاعلة في البلاد للنهوض بالمساواة بين النساء والرجال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التوصيات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد تتماشى مع التوجيهات الملكية السامية. وقد أكدت هذه التوصيات على الطابع الاستراتيجي والاستعجالي للحد من الفوارق بين النساء والرجال، من خلال الدعوة إلى تعزيز المساواة بين النساء و الرجال وتمكين النساء وجعلهن من أولويات النموذج التنموي الجديد قصد استكمال بناء معالم التنمية الشاملة.

ولتحقيق ذلك، قامت القطاعات الوزارية بإدراج عدة إجراءات في إطار برمجة ميزانياتها وذلك قصد تعزيز المساواة بين الجنسين من حيث الولوج إلى النشاط والشغل اللائق والحماية الاجتماعية، وفقاً للتوجيهات الملكية السامية.

➤ تعزيز وولوج المرأة لسوق الشغل ولريادة الأعمال

قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بإعداد البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030، وذلك في إطار شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبنخراط جميع القطاعات الوزارية. تم اعتماد هذا البرنامج المسمى "مغرب-التمكين"⁷. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الإطار المؤسسي الذي يوطر التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ثلاثة محاور استراتيجية تتعلق بالولوج إلى الفرص الاقتصادية، والتربية والتكوين، وكذا الولوج إلى بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للمرأة وحماية حقوقها وتحسينها.

بدورها، قامت وزارة الإدماج الاقتصادي، والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، بتنفيذ مشروع "من أجلك" بشراكة مع التعاون البلجيكي. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير فرص التشغيل والتمكين الاقتصادي للمرأة. وقد مكن هذا المشروع من مواكبة 437 امرأة مقاولات خلال سنة 2020 وما يقرب من 500 امرأة مقاولات سنة 2021، ويتوخى منه مواكبة 600 امرأة مقاولات في أفق 2024.

وبالإضافة إلى ذلك، التزمت السلطات العمومية، في إطار البرنامج الحكومي 2021-2026، بتعزيز الولوج إلى الشغل وريادة الأعمال مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي، من خلال عدة برامج من قبيل برنامج انطلاقة، برنامج فرصة، برنامج أوراش، برنامج تأهيل، برنامج إدماج... بالإضافة لهذه البرامج، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات القطاعية التي تهدف تحسين تشغيل النساء وولوجهن لريادة الأعمال وللأنشطة المدرة للدخل (الزراعة والصيد البحري والصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني...).

⁷ تمت الموافقة على هذا البرنامج خلال مجلس الحكومة المنعقد في 9 شتنبر 2020.

➤ تعزيز ولوج النساء للحماية الاجتماعية

سرت أزمة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية على النساء والرجال من ضرورة تعميم الحماية الاجتماعية، حيث أطلق جلالة الملك محمد السادس، في سنة 2020، مشروعاً كبيراً يهدف إلى تعميم الحماية الاجتماعية لجميع السكان في جميع أنحاء التراب الوطني. وقد تم تفعيل هذا المشروع بموجب القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر في سنة 2021، والذي يتمحور على النحو التالي :

- تعميم التغطية الطبية الإلزامية التي ستسمح لـ 22 مليون مستفيد إضافي الولوج إلى التأمين الأساسي عن المرض الذي يغطي تكاليف الرعاية والأدوية والاستشفاء والعلاج؛
- تعميم التعويضات العائلية لفائدة سبعة ملايين طفل في سن التمدرس؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد بإدراج ما يقرب من 5 ملايين شخص من بين الساكنة النشيطة التي لا تستفيد من أي معاش؛
- تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة أي شخص لديه شغل قار.

وقد تمت برمجة التطبيق التدريجي لهذا الإصلاح على مدى 5 سنوات بتعميم التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض خلال الفترة 2021-2022، وتعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، وتعميم نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025.

وسيمكن هذا الإصلاح من تعبئة 51 مليار درهم سنوياً انطلاقاً من سنة 2025 موزعة بين تعميم التأمين الإلزامي الأساسي عن المرض (14 مليار درهم) وتعميم التعويضات العائلية (19 مليار درهم) وتوسيع فئة المستفيدين من التقاعد (17 مليار درهم) وتعميم الاستفادة من التعويضات عن فقدان الشغل (1 مليار درهم). وسيتم تمويل هذا المبلغ بنسبة 50% في إطار آلية تركز أساساً على اشتراكات العمال غير المأجورين، وكذا على المساهمة المهنية الموحدة طبقاً لقانون المالية لسنة 2021 وكذا وفق نظام الدفع المباشر. في حين أن نسبة 50% المتبقية سيتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة في إطار آلية التضامن بهدف ضمان الولوج للتغطية الاجتماعية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على المساهمة.

وفي نفس السياق، يتعين على السكان المستفيدين من نظام المساعدة الطبية (RAMED)، الذي يشمل عدداً كبيراً من النساء، الانتقال إلى التغطية الصحية الإلزامية (AMO) عند نهاية 2022، مما سيرفع عدد المستفيدين من التغطية الصحية الإلزامية وعائلاتهم إلى حوالي 32 مليون شخص.

2. نحو ترسيخ نجاح لبعث النوع الاجتماعي في السياسات العمومية: تطبيق واستيعاب منهجية الأداء المستجيب لبعث النوع من قبل القطاعات الوزارية

إن تجسيد التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بمشاركة المرأة في جميع المجالات والتطبيق الفعلي للمساواة بين الجنسين في بلدنا، يستدعي تعزيز إدماج بعث النوع الاجتماعي في السياسات العمومية. ويوضح الجدول أدناه الجهود المبذولة من قبل القطاعات الوزارية لإنجاح تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع في إطار عملياتها المتعلقة بالبرمجة والتتبع والتقييم، وذلك، طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية المتعلقة بتطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع.

التقدم المحرز إلى غاية أكتوبر 2022 في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع من قبل القطاعات الوزارية طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية

سلاسل النتائج المستجيبة لبعء النوع				تحليل القطاع من منظور النوع الاجتماعي	القطاع الوزاري
عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعء النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعء النوع المرافقة للهدف	الأهداف المستجيبة لبعء النوع	البرنامج المستجيب لبعء النوع		
-	1	مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان	حقوق الإنسان	لا يتوفر القطاع لحد الآن على تحليل قائم على النوع.	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
4	4	دعم الكفاءة وتعزيز المساواة بين الجنسين	القيادة والدعم	تتوفر وزارة العدل، منذ سنة 2019، على تحليل قطاعي من منظور النوع تم إنجازه في إطار المساعدة التقنية لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ الخطة الحكومية الثانية للمساواة.	وزارة العدل
1	-	الرفع من تنفيذ الأحكام المدنية	أداء الإدارة القضائية		
2	-	تسهيل الولوج إلى القضاء والعدالة	تحديث المنظومة القضائية والقانونية		
-	1	تعزيز استعمال الوسائل المعلوماتية بمساطر المحاكم	دعم الحقوق والحريات		
-	3	حماية حقوق النساء والأطفال		تتوفر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على تحليل للقطاع من منظور النوع الاجتماعي أنجز ما بين 2017 و2018، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
4	2	تحسين ظروف الاعتقال	السياسة الإصلاحية لإعادة إدماج السجناء		
8	4	تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج			
2	1	تعزيز قدرات الإدارة			
-	1	إدماج بعد النوع والبعء البيئي			
-	1	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق	التأطير الديني	لا تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لحد الآن على تحليل قائم على النوع يشمل مجالات عملها.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1	1	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	قامت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في إطار الخطة الحكومية للمساواة في نسختها الأولى (2012-2016) والثانية (2017-2021)، بتشخيص من منظور النوع الاجتماعي وكذا بدراسة قطاعية مرفوقة بخطة عمل على المدى المتوسط.	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
-	4	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	إدماج مقارنة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة		
-	2	تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات			
4	-	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين		
-	2	تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجعة في مجال حماية الطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع			

-	2	حماية وتعزيز الأسرة والأشخاص المسنين			
1	1	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	تميزت سنة 2022 بإعطاء الانطلاقة لإنجاز دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي المتعلقة بوزارة الاقتصاد والمالية، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.	وزارة الاقتصاد والمالية
-	1	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	قام قطاع المكلف بإصلاح الإدارة، خلال سنة 2019، بإنجاز تحليل جديد قائم على النوع، وذلك في إطار مساعدة تقنية مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي مدرجة في إطار برنامج دعم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة الثانية.	
-	1	تحسين الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة			
-	1	إدماج بعد النوع في تعيين ممثلي الدولة داخل مجالس المؤسسات والمقاولات العمومية			
1	1	إرساء وظيفة عمومية تقوم على نظام الكفاءة	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	تم إنجاز تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي لفائدة قطاع الاتصال في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وقد قام القطاع، منذ سنة 2019، بإعداد دليل لمناهضة الصور النمطية على أساس الجنس في وسائل الإعلام بالمغرب.	القطاع المكلف بإصلاح الإدارة
1	1	تحسين وتوسيع وتنويع الخدمات العمومية المقدمة			
1	-	تعزيز النزاهة والشفافية			
1	-	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات على مستوى القطاع			
-	1	تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	الاتصال وتطوير وسائل الإعلام والعلاقات العمومية	تم إنجاز تحليل قطاعي من منظور النوع الاجتماعي لفائدة قطاع الاتصال في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تفعيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة. وقد قام القطاع، منذ سنة 2019، بإعداد دليل لمناهضة الصور النمطية على أساس الجنس في وسائل الإعلام بالمغرب.	القطاع المكلف بالاتصال
1	-	تطوير كفاءات العاملين وتحسين نجاعة تدبير الموارد البشرية			
-	2	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	لحد الآن، لا تتوفر المندوبية السامية للتخطيط على دراسة تحليلية قائمة على النوع. وبالرغم من ذلك، وباعتبارها المنتج الرئيسي للإحصاءات على المستوى الوطني، فإن البيانات التي تتوفر عليها والدراسات التي تنجزها تشكل أساس أي سياسة عمومية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.	المندوبية السامية للتخطيط
2	1	الاستجابة للطلب المتزايد في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام	تكوين الأطر في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم الإعلام		
-	1	تحسين جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة لطلاب المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي			

-	1	تحسين جودة إصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية تطبيق توصياتها	المساهمة في تحسين السياسات العمومية وتعزيز الديمقراطية التشاركية	بالرغم من غياب دراسة تحليلية قائمة على النوع متعلقة بالمجلس، إلا أنه نجح، منذ إنشائه سنة 2011، في إصدار سلسلة من الآراء والتقارير وذلك من خلال الإحالات والإحالات الذاتية، التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
1	2	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	يتوفر القطاع المكلف بالانتقال الطاقوي، منذ سنة 2019، على تحليل قائم على النوع الذي تم أنجازه في إطار برنامج شراكة بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية.	القطاع المكلف بالانتقال الطاقوي
1	1	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم	أنجز قطاع التنمية المستدامة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشخيصا شكلت توصياته أساسا لإعداد استراتيجية مأسسة مقارنة النوع الاجتماعي في قطاع البيئة.	القطاع المكلف بالتنمية المستدامة
-	1	تعزيز وتطوير كفاءات الموارد البشرية	القيادة والدعم	بالإضافة إلى الدراسات التحليلية المراعية لبعده النوع الاجتماعي التي تم إنجازها سنة 2019 والتي تشمل الأبعاد المتعلقة بالسكن وسياسة المدينة، أطلق القطاع المكلف بالسكن وسياسة المدينة، سنة 2022، إنجاز تحليل جديد يراعي مقارنة النوع الاجتماعي بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي.	القطاع المكلف بالسكن وسياسة المدينة

1	-	الحد من التلوث والمشاركة في تقليص المخاطر المرتبطة بالمياه	الماء	يتوفر قطاع الماء حالياً، على تحليلين لبعده النوع الاجتماعي. ويتعلق الأمر بالتحليل الذي تم القيام به من أجل إعداد استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بالقطاع، وكذا التحليل المنجز سنة 2019 بشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.	القطاع المكلف بالماء
2	-	تدبير أمثل للمؤسسات الصحية ومواردها البشرية المؤهلة والمتحفزة من أجل تحسين عرض العلاجات	الموارد البشرية وتعزيز قدرات وزارة الصحة	تتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على دراسة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، والتي تم إنجازها خلال الفترة ما بين 2019 و2020، في إطار برنامج الدعم الخاص بالميزانية المستجيبة لبعده النوع الاجتماعي وبشراكة مع مركز التميز الخاص بميزانية المستجيبة للنوع والوكالة الفرنسية للتنمية.	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
4	-	تعميم رعاية المرضى من خلال الرفع من القدرة التدريبية الأساسية والمستمرة			
-	1	تحسين ظروف عمل مهنيي الصحة مع مراعاة بعد النوع ودعم الأعمال الاجتماعية			
4	-	المساهمة في تعميم التغطية الصحية لجميع السكان			
-	1	دعم التعاقد ومواكبة تنزيل مقتضيات الجهوية الموسعة	الصحة التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام نظام الصحة		
-	3	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية			
-	1	ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للسكان ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال ضحايا العنف	الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة		
6	-	ضمان الولوج المتكافئ للسكان، النساء/الفتيات والرجال/الصبيان من جميع الفئات لخدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية	الرصد الوبائي والبقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض		
8	1	تعزيز الحماية ورعاية المرضى من الأمراض غير المعدية عند النساء والرجال			
2	1	تحسين الولوج للرعاية الصحية والتكفل بالمستشفيات	الاجراءات والخدمات الصحية الأولية، قبل ولوج المستشفى والمستشفى		
-	2	مأسسة مقارنة النوع في المنظومة التربوية	حكاية منظومة التعليم وتعبئة الفاعلين		
2	-	تسريع تعميم التمدرس بالتعليم الأولي بالنسبة للأطفال ما بين 4 و5 سنوات	إلزامية التعليم مع ضمان الانصاف والجودة		القطاع المكلف بالتربية الوطنية

7	-	تدريس جميع التلاميذ الى غاية نهاية السلك الابتدائي وتمكينهم من المهارات اللازمة		سنة 2019، في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة الثانية، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
7	-	تدريس أكبر عدد ممكن من التلاميذ بالتعليم الاعدادي وفقا لمستويات الكفايات المطلوبة			
15	-	تمكين أغلب التلاميذ من مستويات الكفايات المطلوبة في نهاية التكوين الأساسي ومن الحصول على الشواهد المناسبة	برنامج التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي للارتقاء بالفرد والمجتمع		
2	-	الاستجابة للطلب المتزايد للولوج التعليم العالي	التعليم العالي	لا تتوفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على دراسة تحليلية قائمة على النوع، لكنها تلتزم مستقبلا بتوفيرها نظرا لأهميتها في تحديد خطة عمل قادرة على تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع التعليم العالي.	القطاع المكلف بالتكوين المهني
4	2	تحسين الأداء الداخلي لنظام التعليم العالي			
-	1	ضمان المساوات المهنية في قطاع التكوين المهني	حكمة نظام التكوين المهني وتعبئة الجهات الفاعلة والشركاء	يتوفر قطاع التكوين المهني على العديد من التحليلات والتشخيصات قائمة على النوع الاجتماعي والمتمثلة في إنجاز تحليل مؤسستي من منظور النوع الاجتماعي لنظام التكوين المهني بشراكة مع مؤسسة تحدي الألفية سنة 2017، وإنجاز مرجع للمعايير والقيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكذا إنجاز تحليل للقطاع من منظور النوع، خلال سنة 2019، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.	
4	-	ضمان التقارب ما بين الحاجة إلى المهارات وعرض التكوين مع مراعاة بعد النوع			القطاع المكلف بالشباب
4	-	توسيع إمكانية الولوج إلى القطاع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والرجال	قيادة منظومة التكوين المهني	أنجز القطاع المكلف بالشباب، خلال سنة 2019، دراسة تحليلية قائمة على النوع، في إطار شراكته مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.	
1	-	تحسين جودة التكوين وأداء الفاعلين مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي			
2	-	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والحكمة		
10	2	تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعي وتمكين المرأة			
-	2	تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة الشابة	الشباب والأطفال والنساء		
-	1	تطوير المرافق والتجهيزات التي تراعي الحاجيات الخاصة للفتيات والذكور			
1	-	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والدعم		

3	-	دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي والقاري		تتوفر وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات منذ سنة 2019، على تحليل للقطاع من منظور النوع الاجتماعي الذي أنجز في إطار برنامج شراكة بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية من أجل تعزيز الميزانية المراعية لبعد النوع الاجتماعي. كما عمدت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات إلى توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للعمل بهدف تقوية قدرات الوزارة لاستعمال الإحصائيات المراعية لبعد النوع الاجتماعي والقيام بتحليل قائمة على النوع الاجتماعي لنتائج الدراسات المتعلقة بوضعية المرأة في سوق الشغل وذلك بهدف إعداد إجراءات دقيقة لتعزيز ولوج النساء لهذه السوق واحترام حقوقهن.	وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
-	-	إنعاش الإدماج الاقتصادي والتشغيل للجميع بما فيهم النساء والشباب	الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل		
-	1	إنعاش ريادة الأعمال ودعم المقاولات الصغيرة جدا			
1	-	تطوير نظام مندمج لرصد سوق الشغل			
1	2	تقوية تشريع الشغل وإنعاش المساواة المهنية والحقوق الأساسية لفئات نوعية	الشغل		
2	1	تحسين نسبة تأطير الفلاحين المؤطرين وتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي	تطوير سلاسل الإنتاج	أجرى قطاع الفلاحة، خلال سنة 2019، تحليلا من منظور النوع الاجتماعي في إطار شراكته مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية. بالإضافة إلى ذلك، فالقطاع في صدد إنجاز مشروع بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتعزيز قدرات قطاع الفلاحة من أجل تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي في استراتيجيته الجديدة "الجيل الأخضر".	القطاع المكلف بالفلاحة
2	1	تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	التعليم والتكوين والبحث		
2	1	إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية			
-	1	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	الدعم والخدمات المتنوعة		
4	3	وضع رهن إشارة قطاع الصيد عمال مؤهلين مع مراعاة مقاربة النوع	التأهيل والدعم السوسيو-مهني وسلامة البحارة	بالإضافة إلى التحليل القائم على النوع الاجتماعي الذي أجرى لفائدة قطاع الصيد البحري سنة 2019، في إطار مواكبة من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبشراكة مع الوكالة	القطاع المكلف بالصيد البحري
4	2	دعم التدابير الاقتصادية والاجتماعية لفائدة مهنيي القطاع مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي			
2	1	مأسسة إدارة عمومية عادلة قائمة على نظام الكفاءات	القيادة والحكامة		

-	1	مأسسة إدماج مقارنة النوع على مستوى قطاع الصيد البحري		الفرنسية للتنمية، تم، سنة 2021، تنفيذ مشروع يتعلق بتقييم إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في قطاع الصيد التقليدي. ويندرج هذا المشروع في إطار اتفاق التعاون التقني المبرم بين قطاع الصيد البحري ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع إشراك الكونفدرالية الوطنية للصيد التقليدي بالمغرب. وفي نفس السياق، تم إجراء دراسة تحليلية في إطار المشروع المتعلق ب"دعم النساء العاملات في مجال الصيد للولوج المستدام للموارد البحرية في المناطق الأكثر هشاشة في المغرب (مارس 2021-مارس 2022)"، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الاستفادة من دعم مالي مقدم من حكومة اليابان.	
1	-	تقوية الكفاءات وترشيد الموارد	القيادة والدعم	يتوفر القطاع المكلف بالصناعة والتجارة، منذ سنة 2019، على تحليل قطاعي قائم على النوع تم إنجازه في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنزيل الخطة الحكومية الثانية للمساواة.	القطاع المكلف بالصناعة والتجارة
1	-	تعزيز الجودة والابتكار وتعزيز الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	لا يتوفر القطاع لحد الآن على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي تشمل نطاق عمله.	القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
2	-	تعزيز وسائل الإنتاج ومواكبة الفاعلين في القطاع			
1	-	تكوين وتعزيز قدرات الفاعلين في القطاع			
1	-	تعزيز ومواءمة اقتصاد اجتماعي وتضامني فعال	الاقتصاد الاجتماعي		